



Date:

التاريخ:

N°:

الرقم:

بيان

الأمين العام
Secrétaire Général

تجاوزت الإهانات الموجهة ضد السلطة القضائية الاستهزاء بالأحكام والقرارات لظلال أشخاص القضاء ومحيطهم الاجتماعي وهو ما يتناقض مع القيم الإسلامية الحنيفة والقوانين الوطنية وقيم الجمهورية المعاصرة.

قبل أشهر تعرض القاضي المحترم إسماعيل سعد بوه مولاي أحمد لاعتداء لفظي صادر من بعض عناصر القوة العمومية القائمة على حراسة المستشفى العسكري تجاوزت إهاناتهم شخص القاضي إلى إهانة القضاء بشكل عام دون سبب معروف. ومنذ أيام تعرض القاضي المحترم هارون عمار اديقي إلى الإهانة اللفظية والإساءة من طرف المدعو يحظيه ولد داهي، ويتحريض من المحامي سيد المختار ولد سيد تجاوزت الإهانة شخص القاضي إلى محيطه الاجتماعي المحترم بعبارات الحث والتحريض على الكراهية والتمييز على أساس عرقي وهي جرائم لا تتقادم. بعدها تفاجأنا بتسجيل صوتي للنادب البرقاني برام الداه اعبيدي تضمن كثيرا من العبارات النابية. وخطابات الكراهية والتحريض على التمييز على أساس عرقي وهي جرائم لا تتقادم. كما تضمن كثيرا من الإهانات والإساءة والتجريح والذم للقضاة والسلطة القضائية والقاضي المحترم رئيس محكمة محاربة الاسترقاق بشكل خاص في ازدياد واستهزاء بالدولة ومؤسساتها وبالسلطة القضائية ومنتسبيها، تلك كلها جرائم معاقب عليها بمقتضيات القانون الجنائي، وقانون مكافحة التمييز، وقانون الجريمة السريرية، وقانون حماية الرموز الوطنية وتجريم المساس بيبية الدولة وشرف المواطن، وتجب متابعة مرتكبها دون تفرق أو تمييز وتقديمهم للمحاكمة العادلة.

إننا في المكتب التنفيذي لنادي القضاة الذي هو هيئة مستقلة عن المحاكم:

- 1- نلفت انتباه الرأي العام إلى أن التظلم من الأحكام القضائية متاح عبر مساطر الطعون. وأن التظلم من القضاة متاح عبر المخاصمة والمساطر التأديبية. وأن نقد الأحكام والقرارات القضائية متاح عبر وسائله العلمية إلا أن كل ذلك لا يبيح الإساءة الشخصية إلى القضاة ولا يسوغ التطاول على السلطة القضائية لفرض وجهة نظر أو لتأثير على الاستقلالية والحرية في اتخاذ القرار؛
- 2- نستنكر ونشجب بشدة تلك العبارات النابية، والإساءات والتجريح والذم وخطاب الكراهية والتمييز والتفرقة؛
- 3- نؤكد أن جرائم التجريح والذم الصادرة عبر وسائل التواصل الإلكترونية أو القنوات التلفزيونية أو الإذاعية هي جرائم تلبسية مشبوذة وأن صدور تلك الإساءات من أعوان القوة العامة أو أفراد إحدى سلطات الدولة يعتبر ظلما مشددا؛
- 4- ستعمل طبقا للقانون من أجل تحريك الدعوى العمومية وتقديم الفاعلين للمحاكمة؛
- 5- نطالب النيابة العامة بتحريك الدعوى العمومية في مواجهة أفراد القوة العمومية الذين أهانوا القاضي المحترم إسماعيل سعد بوه مولاي أحمد وهم موضوع الشكاية المقدمة أمام وكيل الجمهورية لدى محكمة ولاية نواكشوط الغربية، وتقديمهم للمحاكمة على جرائم إهانة القضاء والاستهزاء بمنتسبيه؛
- 6- نبلغ النيابة العامة بوقائع الإهانة الموجهة للقاضي المحترم هارون عمار اديقي ونطالبها بتحريك الدعوى العمومية في مواجهة المدعومين يحظيه ولد داهي وسيد المختار ولد سيد وتقديمهم للمحاكمة على جرائم الإهانة والتحريض على التمييز على أساس الانتماء العرقي والحث على الكراهية والتفرقة؛
- 7- نطالب معالي وزير العدل ومعالي رئيس الجمعية الوطنية والسادة النواب ممثلي الشعب أعضاء السلطة التشريعية بتحمل المسؤولية واتخاذ الإجراءات اللازمة والكفيلة بمتابعة النائب برام الداه اعبيدي جزائيا على جرائم الإهانة والتحريض على التمييز على أساس الانتماء العرقي والحث على الكراهية.

نواكشوط بتاريخ 2023/12/15

عن المكتب التنفيذي لنادي القضاة

القاضي مولاي علي ولد مولاي علي

